كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة
الدراسات العليا

ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

إعداد
أحمد شاكر محمود

إشراف
أ.د/ عصام حسني عبد الحليم
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة
ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث
كلية الحقوق – جامعة بنها

أ.د/ أحمد مصطفى محمد معبد
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق – جامعة بنها

٢٠٢١م

مقدمة البحث :

لقيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تطوراً كبيراً واهتمام بالغا من العديد من المنظمات العالمية وكذا الاقتصاديين باعتبارها من أهم الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي لتميزها بسرعة إنشائها ودورها الفعال في التنمية الاقتصادية

أن تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها، من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلق أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشروعات اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد على الصعيدين الرسمي والأهلي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالا واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

محتويات البحث :

سنحاول في هذا البحث أن نتعرض على ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالنمو التنمية الاقتصادية من خلال الآتي :

- **المطلب الأول: ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**
  - **الفرع الأول : تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**
  - **الفرع الثاني : أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**
  - **الفرع الثاني : خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**
  - **الفرع الرابع : المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المطلب الثاني : إسهامات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية :**
  - **الفرع الأول : مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية.**
  - **الفرع الثاني: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض المتغيرات الاقتصادية (التنمية الاقتصادية – البطالة – الصادرات).**

ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالنمو التنمية

تمهيد وتقسيم :

لقد شهدت نهاية القرن العشرين انتشاراً واسعاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى أصبحت تلك المشروعات ميزة العقود الأخيرة، فقد أجمع الاقتصاديون والباحثون في هذا المجال على أن تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع إقامتها وضمان استمراريتها، يعد أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد السواء؛ وذلك لدور هذه المشروعات الكبيرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام وقدرتها على الحد من مشكلتي الفقر والبطالة بشكل خاص(٧٢٤).

كما تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكاناً متميزاً ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة دول العالم وخاصة الدول النامية. فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد الأكثر عدداً، والأكثر اعتماداً على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر استخداماً للتقنية المحلية كذلك. وهناك اتفاق عام على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً حيوياً في تحقيق بعض مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخفض معدلات البطالة(٧٢٥).

المطلب الأول
ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمكانة مهمة في جميع الدول الصناعية، وبخاصة في البلدان النامية، باعتبار أنها تعيش في حالة تراجع صناعي وسوء إدارة للموارد البشرية والطبيعية التي تملكها هذه الدول لكون غالبية صادرات هذه الدول من المواد الخام الطبيعة الغير مصنعة وبعض المنتجات الزراعية مما يزيد احتياجاها للدول الصناعية ولا سبيل لهذه الدول من الخروج من هذا الوضع إلا عن طريق الاهتمام بالتنمية الاقتصادية من خلال دفع عجلة الإنتاج(٧٢٦).

---

(٧٢٤) عمرو محمد فريد الزهيري : أثر التحرر الاقتصادي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة للحصول على الدكتوراه في الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٤، ص١٢.

(٧٢٥) منى صابر فاضل حسن، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والمميزات والتحديات: دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة الخارجة، المجلة العلمية لكلية الآداب، كلية الآداب، جامعة أسيوط، العدد٧٦، ٢٠٢٠، ص٣٥٨.

(٧٢٦) د. أيمن على عمر : دراسات في إدارة الصناعات والمشروعات الصغيرة– مدخل تطبيقي معاصر، الأكاديمية العربية للعلوم التكنولوجية والنقل البحري، دار المعارف، الإسكندرية ،٢٠١٠، ص١٦.

الفرع الأول
تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتفاوت مصطلح الصناعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى من حيث التعريف فلا نجد تعريفاً موحداً لهذا المصطلح نظراً لاختلاف إمكانية وقدرات وظروف كل دولة الاقتصادية والاجتماعية، فالمشروع الذي يعتبر صغيراً أو متوسط في الولايات المتحدة مثلاً قد يعتبر مشروعاً كبير الحجم في دولة نامية، بل نجد أحياناً حجم المشروع يختلف داخل الدولة الواحدة ذاتها تبعاً لمراحل النمو،. وذلك لأن مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع الانتشار ويشمل هذا المصطلح الأنشطة الذي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو من يعمل في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال لذلك أصبح من اليسير وصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكن من الصعب وضع تعريفاً محدداً لها على المستوى الدولي والإقليمي[٧٢٧].

كما يختلف التعريف وفقاً للهدف منه ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية فالدول المتقدمة والنامية تختلف في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فالمشاريع التي تعتبر صغيرة في الدول المتقدمة كاليابان مثلاً تعتبر مشروعات كبير في البلدان النامية. وسوف نستعرض تعريفات لبعض الدول على النحو التالي :

أولاً: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية :

صدر أول تعريف من الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة ١٩٥٣، والذي يحدد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها المؤسسات التي يتم امتلاكها وادارتها بطريقة مستقلة، كما لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، إلى جانب هذا تم ضبط التعريف باعتماد حدود عليا لعدد العمال تبعة للقطاع الذي تنشط ضمنه، على النحو التالي[٧٢٨]: في قطاع الخدمات والتجارة بالتجزئة، فهي المؤسسات التي تحقق مبيعات سنوية بين ٥ و ١٥ مليون دولار أمريكي. أما قطاع الصناعة، فهي المؤسسات التي لا يزيد عدد العمال فيها عن ٢٥٠ عاملا.

ثانياً: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كنـدا :

المشروع الصغير هو الذي تقل نسبة مبيعاته عن (٥) مليون دولار ويقل عدد العاملين عن (٥٠٠) عامل في المشاريع الصناعية ويقل عدد العمال عن (٥٠) عامل في المشاريع الخدمية، وهناك تعاريف أخرى لتصنيف الصناعات الصغيرة حسب الأهداف والجهات، فعلى سبيل المثال نجد في كندا لا يمنح صاحب المشروع الصغير القروض ما لم تكن هناك زيادة في حجم المبيعات عن السنة الماضية لأجل تحفيز أصحاب المشاريع الصغيرة تحسين نوعية منتجاتهم لزيادة حجم المبيعات فيها[٧٢٩].

تعريف المنظمات واللجان الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

---

(٧٢٧) د. صابر أحمد عبد الباقي : المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة، نشرت في ٢٣ يونيو ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني Kenanaonline.com.

(٧٢٨) قروش عيسى، تطبيق تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٨.

(٧٢٩) تقرير المؤتمر السنوي الرابع لكلية الحقوق، تجارب دولية في تعريف المنشآت الصغيرة، جامعة المنصور، جمهورية مصر العربية، بحث منشور على شبكة الإنترنت www.ocw.kfupm,edu، ٢٠٠٨، ص١٤-١٥.

إن المنظمات واللجان الدولية، تهتم أيضاً بوضع تعريف للمشروعات الصغيرة نظراً لأهمية هذا التعريف بالنسبة لها في وضع القوانين وتقديم الخدمات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث من السهل وصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكن من الصعب تعريفها تعريفاً مقبولاً على المستوى الدولي أو المحلي ويرجع السبب في ذلك إلى الاختلاف في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية من دولة لأخرى. ويركز هذا الفرع على تعريف المنظمات واللجان الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للبنك الدولي للإنشاء والتعمير:

عرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها من (١١-٥٠) عاملاً وإجمالي الأصول الثابتة والمبيعات لايتجاوز (٣) مليون دولار[٧٣٠].

ثانياً: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لمنظمة العمل الدولية (ILO) :

عرفت المشروعات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم تنتج سلع وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في بعض البلدان النامية، وبعضها تعتمد على العمل داخل العائلة، والبعض الآخر قد يستأجر عمالاً أو حرفيين، ومعظمهم يعملون برأس مال ثابت صغير جداً وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض، وتوفر فرص عمل غير مستقرة، وتدخل هذه المشاريع في القطاع الغير رسمي بمعنى ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية ولا تتوفر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية[٧٣١].

الفرع الثاني
أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تبرز أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال كونها المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية لاسيما في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين ميران المدفوعات لخلق فرص عمل فالمشروعات الصغيرة قادرة على تحسين مستوى النمو الاقتصادي حتى في البلدان الفقيرة وتشير منظمة التنمية الصناعية الأمريكية إلى أن المشروعات الصغيرة تشكل ما نسبته ٧٠% من إجمالي مشاريع الأعمال التجارية في أفريقيا[٧٣٢].

إذ لاشك أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعبر أحد أهم روافد العملية التنموية. وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية اقتصادية واجتماعية، سوف نتعرض لها على النحو التالي:

الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

للمشروعات الصغيرة أهمية اقتصادية كبيرة، تظهر من خلال إمكانية المشروعات الصغيرة في أمداد المشروعات الكبيرة ببعض المكونات أو الصناعات المغذية، كما يمكن لتلك المشروعات معاونة المشروعات الكبيرة في عملية توزيع منتجاتها في مختلف الأسواق، وتبرز الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في أنها تحقق :

أولاً: خلق فرص جديدة للعمل

---

(٧٣٠) د. شهد عادل الغرباوي : تمويل المشروعات الصغيرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٠، ص١٨.

(٧٣١) موقع منظمة العمل الدولية ww.ilo.ovg.

(٧٣٢) رائد جواد كاظم الجناحي : دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة في العراق، مجلة جامعة الكوفة، العدد ٤٣، مجلد ١٢، سنة ٢٠٢٠، ص٦٣٨. http://search.mandumah.com/record/1054027

أجمع علماء الاقتصاد كافة على أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة القدرة على توفير فرص عمل بتكلفة أقل من المشروعات الكبيرة والحد من مشكلة البطالة نظراً لأنها تعمل على توفير وخلق فرص عمل كثيرة، ومن خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة نتعرف على المهارات الخفية التي لها القدرة والابتكار والإبداع الجديد والتطوير في الإنتاج، وظهر ذلك في حالة الصين لما لاحظناه في الأشخاص الذين كان لهم القدرة على تصنيع فوانيس الأطفال ولعب الأطفال التي تتغنى بكافة اللغات وجلب المليارات لدولة الصين وكذلك صناعة البالونات في الصين[٧٣٣].

وتمثل فرصة العمل التى توفرها المشروعات الصغيرة في اليابان (٧٩%) من إجمالي العمالة بها وهنا يظهر أن نسبة مساهمة الصناعات الكبيرة في تشغيل العمالة في اليابان هي (٢١%) من إجمالي عدد العمالة بها كما أن المشروعات الصغيرة ساعدت في امتصاص فائض العمالة في الصناعات الكبيرة[٧٣٤].

وفي دول أمريكا اللاتينية والكاريبي تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من (٨٠-٩٠%) من إجمالي عدد المشروعات وتساهم بما يزيد عن ٥٠% من فرص العمل المتاحة وتشارك بما يزيد عن (٣٠%) من إجمالي الناتج القومي لتلك الدول، فقد قررت اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي عام (٢٠٠٠) وجودأكثر من (٦٥) مليون مشروع صغير وهناك دراسات كثيرة لها بينت مقدار مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي عدد المشاريع وكذلك نسبة مشاركتها في توفير فرص العمل في بعض دول العالم المتقدمة وبعض دول أمريكا اللاتينية[٧٣٥].

وفي مصر، تستوعب الصناعات الصغيرة حوالي (٧٠%) من حجم القوى العاملة، وذلك من خلال التشجيع المستمر لهذه المشروعات الصناعية الصغيرة باعتبارها وسيلة هامة في القضاء على أزمة البطالة وتفاقمها بعد ما تم تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص وتشجيع دور القطاع الخاص لزيادة التنمية المتوازنة في المجتمع.

وفي العراق، شكلت المشاريع الصغيرة نسبة ٩٩% من إجمالي عدد المشاريع ووفرت (٤٢%) من فرص العمل المتاحة في العراق وساهمت بدور هام في الحد من البطالة المتفشية خاصة بعد فقدان غالبية منتسبي المؤسسات الحكومية وظائفهم بعد احتلال القوات الأمريكية (٢٠٠٣) وما تلاها من سياسات اقتصادية خاطئة في ظل الحكومة الانتقالية المؤقتة برئاسة قوات الاحتلال الأمريكية، حيث أدت إلى تفشي البطالة وانخفاض مستوى المعيشة في العراق بعد التدهور الحاصل بأسعار البترول (٢٠١٥-٢٠١٦) لاعتماد العراق على عائدات البترول فقط[٧٣٦].

ثانياً: جذب المدخرات الصغيرة

نظراً لاحتياج المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى رأس مال محدد، وانخفاض تكلفة المشاريع وبساطة التكنولوجيا المستخدمة فضلاً عن قلة التكاليف الضرورية للتدريب لاعتمادها على نمط التدريب أثناء العمل مقارنة بالمشاريع الكبيرة. ولهذه الأسباب فهي أكثر جاذبية لصغار المدخرين الذين لا يميلون إلى أنماط المشاركة الذي

---

(٧٣٣) حاتم عبد المحسن أحمد : تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٨، ص٢٤.

(٧٣٤) أشرف محمد جمعة البنان : دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٧، ص٧٢.

(735) Bran Hamition Financing for the Sman Business Inter House for Cultural Inves – Washington, DC20416, U.S.A.

(٧٣٦) تقرير وزارة التخطيط العراقية، يونيو ٢٠١٦.

تحرمهم من الإشراف المباشر على مشاريعهم واستثماراتهم فهي جاذب جيد للمدخرات الصغيرة لتمويلها إلى استثمار منتج لتعزيز الواقع الاقتصادي والتنموي في البلدان[٧٣٧].

ثالثاً: تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة

تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تنمية الصادرات من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر، ومن خلال تغذيتها للمشروعات الصناعية الكبيرة بالمواد التي تحتاج إليها حيث يمكن أن تعتمد عليها هذه المشروعات في إنتاج جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المشروعات الكبيرة وإعطائها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وتشير إحدى الدراسات إلى أن هذه المشروعات تساهم بنحو (٢٥-٣٠%) من الصادرات العالمية المصنعة حيث بلغت في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية (OECD) نحو (٢٦%) من الصادرات الإجمالية فيما تمثل (٥٦%) في تايوان و(٦٠%) في الصين وفي كوريا الجنوبية (٤٠%) عام ٢٠١٤[٧٣٨].

رابعاً: القدرة على مواجهة الأزمات والصعوبات الاقتصادية :

تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاقتصاد الوطني في مواجهة المؤشرات السلبية مثل التضخم والكساد فالتضخم يظهر كلما زادت وسائل الشراء لدى الأفراد دون تزايد كمية السلع بنفس النسبية فالتضخم هو زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع[٧٣٩].

الأهمية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة :

لاشك في أن للمشروعات الصغيرة أهمية اجتماعية، تظهر في نشر الوعي الصناعي وتعمل على التحرر من الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي لازمت المجتمعات الريفية لفترات زمنية طويلة، فالمشروعات الصغيرة تتميز بأنها تنتشر في طول البلاد وعرضها، ومن هنا كان للمشروعات الصغيرة دور كبير في التأثير على سلوك الأفراد وعاداتهم وتفكيرهم، حيث تم نقل التكنولوجيا بطريقة سهلة وبصورة تدريجية، كما أنها ساهمت في الاستفادة من أوقات الفراغ الضائعة والذي يترتب عليه تفشي الظواهر السيئة في المجتمعات، وانتشار أنماط من السلوك الاجتماعي غير السوي.

وتظهر أهمية الدور الاجتماعي للمشروعات الصغيرة في الآتي :

أولاً: إعداد الوطنيين الصناعيين

للصناعات الصغيرة دور اجتماعي، يظهر من خلال المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي للدول، لأن هذه المشروعات يمكن أن تنمو بالاعتماد على رأس المال الوطني والمدخرات الوطنية، ومن ناحية أخرى يعني البعد عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم يمكن أن يكون أساساً لتكوين مجتمع الوطنيين سواء حرفيين أو متعلمين،

---

(٧٣٧) عبد الرحمن إبراهيم على آل غصيبة : دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٧، ص٣٧.

(٧٣٨) حسين شريف منعم : دور مؤسسات التمويل الخاصة في تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغدد، ٢٠١٥، ص١٤.

(٧٣٩) رائد جواد كاظم الجناحي : دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة في العراق، مجلة جامعة الكوفة، العدد ٤٣، المجلد ١٢، ٢٠٢٠، ص٦٣٩.

قادرين على بناء مجتمعات صناعية جديدة معتمدين على التنمية الذاتية، بالإضافة إلى إقامة صناعات كبيرة مستقبلاً تحقق السيطرة الوطنية الكاملة من أبناء الوطن على مقدرات بلادهم(٧٤٠).

ثانياً: تكوين نسق متكامل في أداء العمل

يظهر الدور الاجتماعي للمشروعات الصغيرة في القدرة على خلق قيماً لدى الأفراد، وتظهر بالانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل، وذلك في الحرف التي تمارس داخل إطار الأسرة الواحدة، وهذا يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة والتي تعمل في نسق واحد. والمشروعات الصغيرة خاصة الحرفية والتقليدية والبيئية يمكن أن تحقق نسق متكامل على مستوى الأقاليم المختلفة وذلك بانتشار هذه المشروعات في كافة أرجاء الدولة وهذا يؤثر على تنمية المشروعات الصغيرة يؤدي في النهاية إلى اقتراح نوعاً من التطوير في القيم المجتمعية(٧٤١).

الفرع الثالث
خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والتي تجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض البلدان خصوصاً البلدان النامية، ويمكن إجمالي هذه الخصائص بالآتي :

أولا: مرونة التأسيس : تتميز هذه المشاريع بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي المنوط عليها حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأفراد من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية نظراً لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي(٧٤٢).

ثانياً: الجمع بين الإدارة والملكية : عادة ما يكون مالك المنشأة هو مديرها إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان، وأن من خصائص المنظمة الصغيرة باعتبارها منظمة مستقلة بمعنى أنها لا تعتبر جزء من مشروع أكبر ويجب أن يكون صاحبها حراً من أي تحكم خارجي عند اتخاذ القرارات، لكن هذه الخصيصة لا تخلو من المخاطرة برأس المال الذي يملكه صاحب العمل كما أن مسئولية النجاح أو الفشل ورعاية الأشخاص العاملين لحسابه يقع كل ذلك على عاتقه ويحمله مسئولية القيام بكل وظائف المشروع(٧٤٣).

الفرع الرابع

---

(٧٤٠) د. محمد أحمد إبراهيم السعدني : القدرة التنافسية ودورها في دعم المشروعات الصغيرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص١٤٤.

(٧٤١) المصدر السابق، ص١٤٧.

(٧٤٢) مشري محمد الناصر : دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، ٢٠٠٨، ص١٨.

(٧٤٣) عمرو محمد فريد الزهيري : أثر التحرر الاقتصادي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٤، ص٢٨.

المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

اختلف الكتاب والباحثون في وضع تعريف مانع جامع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة الدول والمنظمات الدولية، وذلك بسبب الاختلاف في وضع معياراً فاصلاً في تعريف المشروعات، إضافة إلى اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل بلد من البلدان الآخري ودرجة التقدم الاقتصادي ومستوى معيشة الأفراد إضافة إلى مدى التقدم في استخدام التكنولوجيا في الصناعة[٧٤٤]. فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة من معهد ولاية جورجيا أن هناك (٥٥) تعريفاً مختلفاً بهذه المشاريع في (٧٥) دولة في العالم، وهناك معايير مختلفة يعتمد عليها في تصنيف هذه المشاريع:

تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للمعايير الكمية

تتعدد المعايير الكمية المستخدمة للتميز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل (عدد العمال – رأس المال – حجم المبيعات – التكنولوجيا المستخدمة) وقد تجمع بعض التعريفات بين معياري عدد العمال وقيمة المبيعات أو عدد العمال ورأس المال المستثمر ونلقي الضوء على هذه الأنواع، وفقاً لما يلي:

أولاً: معيار العمالة :

يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداماً في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لوضعه الفروق بين المشروعات الصغيرة والكبيرة ويتم تحديده وفقاً للنظام أو القانون السائد في الدولة أو المنظمة لكن مع ذلك فإن عدد العمال يختلف من بلد لآخر ومجموعة من الظروف (السياسية – والاجتماعية – الاقتصادية)[٧٤٥]، ونري أن استخدام معيار عدد العمال معياراً فاصلاً في تعريف هذه المشروعات يمتاز بعدد من المزايا :

أ) يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول.
ب) أنه معيار ثابت وموحد خصوصاً أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها وتغير أسعار الصرف.
ج) من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.

ولكن الاسترشاد بهذا المعيار وحده لا يعبر بالضرورة عن الحجم الحقيقي للمنشأة بسبب إغفاله لرؤوس الأموال المستثمرة وتقنية الإنتاج المستخدمة ولهذا السبب ذهب جانباً من الفقه إلى أن معيار العمالة لا يعد معياراً فاصلاً للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأن الاسترشاد بمعيار رأس المال قد يكون أكثر فعلية[٧٤٦].

ثانياً: معيار رأس المال المستثمر :

يستخدم هذا المعيار في تعريف هذه المشروعات بواسطة عدد من الدول خاصة النامية لكن اليابان استخدمته مدعماً بمعيار عدد العمال، لكن هذا المعيار لا يخلو من النقد حيث يختلف حجم رأس المال المستثمر من دولة لأخرى وحتى داخل الدولة الواحدة وفي نفس الوقت ما بين مدينة وأخرى أو حي وآخر ويتطلب الاعتماد على هذا المعيار إدخال تعديلات مستمرة حتى يتواكب مع التغير المستمر في قيمة النقود والتضخم في أسعار الصرف، وعلى هذا

---

(٧٤٤) هايل عبد المولى طشطوش : المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، مصدر سابق، ص١٧.

(٧٤٥) رضوان محمود فليح البياني : دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء التجارب الدولية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٩، ص١٦.

(٧٤٦) ثاير عبد عطية التميمي : النظام القانوني للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٠، ص٢٥.

الأساس يفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفردة حيث يمكن الأخذ به أو الاعتماد عليه من خلال دمجه مع معيار آخر على أن يتم تطويره كل فترة[٧٤٧].

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للمعايير النوعية أو الوصفية :

وهي المعايير التي تعتمد على الخصائص والصفات النوعية للمشروعات ومن أهم هذه المعايير النوعية نمط الإدارة والملكية والفنون الإنتاجية المتبعة كون الإنتاج محلي أو مدى إسهام المشروع في السوق من خلال الإنتاج الذي ينتجه، والشكل القانوني للمشروع والانتشار الجغرافي طبيعة التمويل الذي يتلقاه المشروع وتأثيرها على استخدام العمالة، ويتم عرض هذه المعايير بمزيد من التفصيل على النحو التالي:

أولاً: معيار محلية النشاط :

قد تفرض طبيعة النشاط الذي تمارسة المؤسسة تحديد هذه الأخير فهناك بعض الصناعات الخفية التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولاعدد كبير من العمال كالصناعات الحرفية والتقليدية التي يكفي لممارستها ورش عمل صغيرة، بينما نجد أن بعض الأنشطة تتطلب مؤسسات كبيرة تضم مئات العمال والمعدات الاستثمارية الضخمة كما هو الحال في صناعة السيارات والصناعات البترولية[٧٤٨]

ثانياً: معيار درجة الانتشار

ونعني به اقتصار المشروع على منطقة أو مكان واحد وأن لا يمارس نشاطاً في أماكن أخرى حيث أن المشروع يشكل حجماً صغير نسبياً في قطاع الإنتاج الذي ينتمي إليه في المنطقة لكن هذا لا يمنع تطوير النشاط التسويقي للمشروع لمناطق أخرى[٧٤٩].

---

(٧٤٧) صابر سيد مصطفى : دور المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بني سويف، ٢٠٠٩، ص٥٥.

(٧٤٨) سيد على بلحمدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأدة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، ٢٠٠٥، ص ٨.

(٧٤٩) عبد الرحمن إبراهيم على آل غصبه : دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٧، ص١٩.

المطلب الثاني
إسهامات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في تحقيق الأهداف التنموية لدورها الفعال في تشغيل العمالة حيث توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جداً نظراً لصغر رأس المال المستثمر ومن ثم المساهمة في حل مشكلة البطالة وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي. فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد الأكثر عدداً والأكثر اعتماداً على الخامات والكفاءات المحلية والأكثر استخداماً للتقنية المتوفرة محلياً، وبالنظر لهذا الدور وهذه الأهمية حظيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام ملموس في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية(٧٥٠).

كما تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على كافة مستويات الاقتصاد وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتميز بالمرونة التي تترابط فيها الشركات الصغيرة والكبيرة. كما تشير التحليلات الإقتصادية والاجتماعية للتجارب التنموية في عديد من دول العالم الي أن بعض الدول الأسيوية قد حققت إنجازات هائلة خلال العقدين السابقين و تحولت من قوى إستهلاكية إلى قوى إنتاجية خلاقة بفضل اللجوء إلى المشروعات الصغيرة (٧٥١).

الفرع الأول
مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

منذ بداية الأربعينات وحتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي لا يفرق بين النمو والتنمية باعتبارهم مترادفين لكن الدراسات الحديثة أوضحت عدم صواب ذلك وأصبح من المألوف التمييز بين النمو والتنمية. فالنمو يشير إلى الزيادة الكمية الحاصلة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. أما التنمية فأنها لا تقتصر على مفهوم النمو فقط وإنما تشمل بعض التغيرات في البنيان الاقتصادي للمجتمع، كما أنها على اختلاف نظرياتها لا تعتمد على مبادئ للحلول الجاهزة حيث بإمكان كل دولة من تلك الدول أن تختار تنفيذ سياسات تنموية مناسبة لواقعها الجغرافي والثقافي والاجتماعي والإنساني(٧٥٢).

ويميز بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية أمثال (شومبيتر) فيستخدم النمو الاقتصادي للإشارة إلى الزيادة التدريجية الحاصلة في الدخل، ويستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية للإشارة إلى التقدم السريع الناتج من استخدام أساليب إنتاج جديدة لم تكن معروفة من قبل، أما الاقتصادي السوفيتي "فلاديمير كوسوف" يفرق بين النمو والتنمية على أساس أن النمو يقصد به الإشارة إلى التغير الحاصل في حجم النظام الاقتصادي بينما التنمية لا تقتصر على

---

(٧٥٠) ماجد العطية : إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢، ص٢٩.

(٧٥١) ملكة الامين عبد القادر، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية : دراسة حالة أعمال ابو حرير للصناعات الغذائية بالمنطقة الصناعية أمدرمان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ٢٠٠٨، ص ٤٤.

(٧٥٢) د. ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي : المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٢، ص٧٠.

التغير في الحجم فقط بل أيضاً في هيكلية البنيان الاقتصادي لصالح القطاعات الأكثر ثانياً لتطويره في الأجل الطويل(٧٥٣).

مفهوم النمو الاقتصادي

تعد نظرية النمو الاقتصادي مصطلحاً جديداً نسبياً في التاريخ البشري اقترن بظهور الرأسمالية وقدراتها الآلية وإنتاجها الصناعي وما صاحبها من تغيرات مستمرة وتراكم لرأس المال، الذي أدت إلى تحويلات في بعض المجتمعات، وقد تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من نظرية المدرسة الكلاسيكية واستمر لفترة زمنية طويلة مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل.

وهناك العديد من التعاريف ذكرتها دراسة (جرادات، ٢٠٢٠)[٧٥٤] للنمو الاقتصادي تكاد تكون متشابهة ومن أمثلة ذلك:

١) النمو الاقتصادي: بأنه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي للبلد مع ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من هذا الناتج.
٢) النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الأمر الذي يحقق زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي.

كما يرى "**ريمون بار**" النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان(٧٥٥). أما "فرانسو بيرو" فيرى النمو عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر إيجابي ما في دولة ما. بينما "جون ريفو" يعرف النمو التحويل التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة ، وبشكل أدق الزيادة على إجمالي الدخل المحلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه عليه أن يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو الدخل الفردي.

كما يركز النمو الاقتصادي على تغير كمية السلع والخدمات التي يتلقاها الأفراد في المتوسط دون النظر إلى كيفية توزيع الدخل الفعلي بين أفراد المجتمع أو بنوعية وجودة السلع والخدمات مما يعني أن النمو الاقتصادي تغيير إيجابي كمي في كمية السلع والخدمات الذي ينتجونها خلال فترة زمنية معينة(٧٥٦).

ويمكن أن يقترن النمو بالتقدم الاقتصادي إذا كان نمو الناتج المحلي أكبر من معدل نمو السكان أو لم يقترن بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج المحلي مساوياً لمعدل نمو السكان أما إذا كان معدل النمو السكاني أعلى من معدل نمو الناتج المحلي فإن النمو يكون مصحوباً بتراجع اقتصادي(٧٥٧).

التنمية الاقتصادية :

(٧٥٣) د. راوية عبد القادر عويس : المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية : مصر إنموذجاً، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، جامعة قناة السويس، المجلد السابع، العدد الأول، ٢٠١٦، ص٦٨.

(٧٥٤)رزان محمود جرادات : أثر النمو الاقتصادي الحقيقي على معدل البطالة باستخدام قانون أوكن: دراسة قياسية "حالة الأردن"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٢٠، ص٢٥.

(٧٥٥) ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (١٩٨٩ – ٢٠١٢) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠١٥، ص٩.

(٧٥٦) د. محمد صالح القريشي، علم اقتصاديات اللتنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٤، ص٤٢.

(٧٥٧) جلال خشيب : النمو الاقتصادي متاح على شبكة الإنترنت www.allukah.net .

أن تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية غير متفق عليه من طرف الاقتصاديين إلا أنهم يتفقون على أن التنمية تشمل جميع جوانب الحياة؛ وفي هذا الصدد نستعرض التعريفات المتعددة للتنمية الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

١) عرفها (جيراد مايير) التنمية عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة معينة من الزمن أو هي ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وتحقيق العدالة والمساواة[٧٥٨].

٢) عرفها (Kindle Berger) التنمية هي زيادة الناتج القوي في فترة زمنية معينة مع ضرورة توفير التغيرات التكنولوجية والفنية والتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو المتوقع إنشاؤها[٧٥٩].

٣) عرفتها الأمم المتحدة التنمية عملية تتميز بالنهوض بالمجتمع بأسرة اجتماعياً واقتصادياً وتقوم على مبادرة المجتمع المحلي وشركائه بنفس القدر[٧٦٠]. وعرفتها دراسة (محمد، ١٩٩٢) [٧٦١] بأنها التنمية هي تقدم المجتمع من خلال ابتكار أساليب إنتاج جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال تنمية المهارات والطاقات البشرية وإنشاء تنظيمات أفضل بالإضافة إلى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع مع مرور الوقت.

وأخيراً، ترتكز التنمية الاقتصادية على التغير الهيكلي في توزيع الدخل ونوعية وجودة السلع والخدمات وتهتم أيضاً بالخدمات المقدمة لجميع أفراد المجتمع فهي العملية التي يتم من خلالها زيادة الإنتاج والخدمات وزيادة متوسط الدخل الحقيقي وتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة، أي أن التنمية الاقتصادية هي تغير إيجابي ذو طابع كيفي مرتبط بأحداث التغييرات في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع[٧٦٢].

ووفقاً لمعيار الطابع العام لإدارة الاقتصاد القومي، يمكن التمييز بين النمو والتنمية، فيعرف النمو من خلال حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقاً لآليات السوق العفوية. بينما يتم الإشارة إلى التنمية من خلال حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقاً لخطط معتمدة ومتوقعة من جانب الدولة[٧٦٣].

الفرع الثاني
دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة على بعض المتغيرات الاقتصادية (التنمية الاقتصادية- البطالة- الصادرات)

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدوراً فعال في رفع مستوى التنمية الاقتصادية، ولأبد من الاهتمام الدولي بهذه المشروعات، حيث تعتبر إحدى التوجهات التي تعتمدها الدولة في تحقيق المكاسب الاقتصادية لما لها من أثر إيجابي على التغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الادخار والاستثمار، كما تمتاز هذه المشاريع بكونها أداة تنموية فعالة تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي. ونظراً لأهمية هذه المشروعات في دعم الاقتصاد الوطني أخذت معظم الدول النامية بتركيز جهودها، حيث أصبحت تشجع انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة

---

(٧٥٨) إسماعيل شعبان : مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو وإستراتيجيات التنمية)، دار هومة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص٥٠.

(٧٥٩) محمد مدحت العقاد : مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص٨٢.

(٧٦٠) إسماعيل محمد قانة : اقتصاديات التنمية – نظريات – نماذج – إستراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٢، ص٢٦.

(٧٦١) محمد عبد العزيز عجيبة، محمود الليثي : التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ٢٠٠١، ص٢٠.

(٧٦٢) د. مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية – نظريات – سياسات – موضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٢، ص١٢٣.

(٧٦٣) د. عطية عبد الواحد : السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص١٩١.

خاصة بعد أن ثبتت هذه المشاريع قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه العملية الاقتصادية، وأهمها مشكلة البطالة وتنمية الصادرات.

إسهامات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية :

يعتبر تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاهتمام بها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية باعتبارها مدخل أساسي لزيادة القوى الإنتاجية من ناحية والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، وعلى هذا الأساس فقد أولت دول كثيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة اهتماماً كبيراً ومتزايد وقدمت لها يد العون والمساعدة بمختلف الطرق ووفقاً للإمكانات المتاحة في البلاد[٧٦٤]. وقد كان هذا المؤتمر مؤشر حاسم على أهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية في كافة الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية[٧٦٥].

وهناك الكثير من الأسباب التي أدت إلى تزايد الاهتمام بهذا النوع من المشروعات يأتي في مقدمتها انهيار الأوضاع المادية في الدول النامية وهذا أدى إلى ضعف القواعد الاستثمارية وعدم قدرة المؤسسات الكبيرة على الاستمرار والبقاء وذلك في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص[٧٦٦].

وتتوقف الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على الدور الذي تقوم به خلال المراحل المختلفة حيث يمكن للمشروعات المساهمة في الإسراع بعملية التنمية وذلك لعدم تطلبها استثمارات ضخمة ويمكن لإنتاج هذه المشروعات أن يوسع في السوق المحلي ويضمن إنتاج سلعة جيدة يصعب الحصول عليها، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية ويمكنها أيضاً تنمية الصادرات والحصول على العملة الصعبة وهذا بدوره المساهمة في تحسين ميزان مدفوعات الدول النامية بالإضافة إلى مساهمته في إنشاء قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لتقدم المجتمعات على الدول النامية[٧٦٧].

إسهامات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة:

قبل الخوض في بيان دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة وتوفير فرص عمله، يجب علينا بيان مفهوم البطالة وأنواعها والأسباب الذي ساهمت في زيادتها وصولاً إلى دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف أنواعها في مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل.

أولاً: مفهوم البطالة

عرفت البطالة بأنها: الحالة التي لايستطيع فيها الأفراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية نتيجة عوامل خارجية عن إرادتهم بالرغم من كونهم في سن العمل ، وهم قادرون عليه، ورغبون فيه، وباحثون عنه[٧٦٨]. وقد

---

(٧٦٤) د. شهدان عادل الغرباوي : تمويل المشروعات الصغيرة، مصدر سابق، ص١٤٣.

(٧٦٥) توفيق عبد الرحيم يوسف حسن : إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢، ص١٨.

(٧٦٦) د. إخلاص الأمين، د. محمد الغزالي : دراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جمعية البنوك اليمنية https://yemen-yba.com/9433

(٧٦٧) د. شهدان عادل الغرباوي : تمويل المشروعات الصغيرة، مصدر سابق، ص٩٦.

(٧٦٨) عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، العدد٢، العراق،٢٠١٢ ص ٨٢.

عرفها البعض بأنها الحالة التي يجد فيها القادرون والراغبون في العمل من الأفراد في حالة تعطل تام عن العمل سواء كانوا يشتغلون أعمالاً من قبل وتم الاستغناء عنهم أو من الذين أنضموا إلى سوق العمل حديثاً وهذا التعريف أخذ به الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري في عملية حساب المتعطلين ونسبة البطالة السافرة.

وبناء على ما تقدم هناك شرطان لتحديد مفهوم البطالة[٧٦٩]:

١) أن يكون الشخص قادراً على العمل.
٢) أن يكون باذلاً شتى الوسائل والطرق للحصول على العمل.

وقد اهتم الفكر الاقتصادي بظاهرة البطالة، فيرتكز اهتمام الكلاسيك في تحليلهم للبطالة على المستوى الطويل حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية المتزايدة وتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية للاقتصاد كما يرتكز الاهتمام بالبعد الاجتماعي والاقتصادي للظاهرة الاقتصادية[٧٧٠].

إذن الفكر الكلاسيكي يؤمن بمبدأ التوازن العام الذي يعني أن كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له حيث يمكن القول أن المدرسة الكلاسيكية فرقت بين نوعين من البطالة الأولى هي البطالة الاختيارية ودعم مجموعة من الأفراد قادرون عن العمل ولكن لا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم، والثانية هي البطالة الإجبارية، وهي وجود مجموعة من الأفراد قادرون عن العمل وراغبون فيه عند الأجور السائدة ولا يجدونه.

أما الفكر الكنزي، فيرى أن العامل المحدد لمستوى التوظيف ليس الأجر الحقيقي بل مستوى الطلب الفعال وأن البطالة تحدث بسبب عدم كفاية الدخل القومي الأمر الذي يستدعي بالضرورة العمل على زيادته حتى يزداد الطلب الفعال ويكفي الوصول إلى التشغيل الكامل[٧٧١].

ثانياً: أنواع البطالة :

١) البطالة الاحتكاكية : تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد بدون عمل وقادرون عليه ويبحثون عنه أو عن أي وظيفة أفضل من سابقتها وهذا النوع من البطالة هو حتمي حيث ينتقل العامل بمحض إرادته بين الوظائف المختلفة نتيجة للرغبة في زيادة الأجر أو الزيادة الإنتاجية وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل وعادة ما تكون فترات البطالة الاحتكاكية بين الأفراد هي قصيرة الأجل ومن أهم العوامل المؤثرة فيها هي مدى توفير المعلومات عن سوق العمل وسوق العمالة وتكلفة البحث عن فرص العمل.

ومن ثم فإن إنشاء مراكز المعلومات الخاصة بغرض التوظيف من شأنه أن يقلل من مدى البحث عن العمل ويتيح للأفراد القادرين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانيات المتاحة بسرعة وكفاءة أكبر، وبالتالي فإن السمة المميزة للبطالة الاحتكاكية هي أنها مؤقتة وأن الاحتكاك بسوق العمل لابد له أن يسمح بالوظيفة المناسبة[٧٧٢].

([٧٦٩]) خالد أبو جلال سليمان : المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من مشكلة البطالة وانعكاسها على عملية التنمية والتطوير في ليبيا، مصدر سابق، ص١٦.

([٧٧٠]) د. شهدان عادل الغرياوي : تمويل المشروعات الصغيرة، مصدر سابق، ص٣٦.

([٧٧١]) د. شهدان عادل الغرياوي : تمويل المشروعات الصغيرة، مصدر سابق، ص٣٧.

([٧٧٢]) سلوى سليمان : البطالة في مصر، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، ١٩٨٩، ص٥٨٦.

٢) البطالة الهيكلية : تشير البطالة الهيكلية إلى النوع الذي يحدث نتيجة للتغيرات في الهيكل الاقتصادي، الذي حدث تغيرات في الفنون التكنولوجية المستخدمة أو نتيجة لانخفاض الطلب الكبير على الصناعات التقليدية وزيادة الطلب على الصناعات الحديثة، فجوهر المشكلة يكمن في عدم قدرة عنصر العمل في التكيف مع المتغيرات الجديدة في الاقتصاد والاختلاف بين البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية هو أن عنصر العمل الموجود في البطالة الاحتكاكية لديهم مهارات مرتفعة أما عنصر العمل الموجود في البطالة الهيكلية فهم غير مؤهلين للعمل إلا بعد إعادة التدريب والتطوير لاكتساب مهارات جديدة والتكييف مع المهارات الجديدة المطلوبة.

ثالثاً: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في علاج مشكلة البطالة

شكلت البطالة تحدياً كبير أمام تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي وأصبح من الضروري العمل على إيجاد حلول سريعة وناجحة لمواجهة مشكلة البطالة البطالة في البلدان العربية ولما كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في خلق فرص العمل والقضاء على البطالة أصبحت المشاريع الصغيرة خياراً إستراتيجي مهم في معظم دول العالم ومن التجارب الذي تبرز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في استيعاب العمالة هو الحد من مشكلة البطالة نجد مثلاً تجربة كل من اليابان – الصين – الهند – الولايات المتحدة الأمريكية – ألمانيا وغيرها من تجارب الدول الآسيوية الذي تحقق أرقاماً قياسية في مجال النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل[٧٧٣].

وقد تزايد الاهتمام من قبل الحكومات والأفراد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً إلى الأدوار الذي تسعى إلى تحقيقها، وهي :

١) مصدر إنتاجي كبير وخالق لفرص العمل لاعتماد تلك المشاريع على العمالة المكثفة عكس المؤسسات الكبرى الذي تتطلب استثمارات ضخمة وتكنولوجيا متطورة قليلة العمالة فتستوعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين (٦٠-٨٠%) من مجموعة الوظائف في سوق العمل فعلى سبيل المثال وفرت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٩٢ – ١٩٩٨) أكثر من (١٥) مليون فرصة عمل جديدة أدت إلى التخفيف من مشكلة البطالة وآثارها السلبية أما في البلدان العربية فقد حققت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نهاية التسعينات من القرن الماضي حوالي (٥٧%) من فرص العمل في القطاع الصناعي[٧٧٤].

٢) مصدر لتنمية المواهب والإبداعات والابتكار فتشير الدراسات المتخصصة إلى أن عدد الاختراعات التي تم تحقيقها عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلتها في المؤسسات الكبرى[٧٧٥].

رابعاً: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في علاج البطالة في بعض الدول المتقدمة:

يمكن الاستفادة من الخبرات الدولية التي تقوم بتفعيل نظام الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهدف إلى إعداد برامج توظيف العمالة وتنشيط سوق العمل.وسوف نعرض فيما يلي دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل في جميع الدول النامية والمتقدمة على حد السواء، وذلك على النحو التالي:

ففي الولايات المتحدة وفرت المشروعات الصغيرة أكثر من (١٥) مليون فرصة عمل خلال الفترة من (١٩٩٢–١٩٩٨) مما حد من شدة البطالة وآثارها السلبية، ومن ثم فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستوعب حوالي ٧٠%

---

(٧٧٣) صابر سيد مصطفى : دور المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد المصري، مصدر سابق، ص٧٦.

(774) A Report to the President : "The Small Business Economy", Unite States Government Printing Office Washington, 2009, P.7.

(٧٧٥) د. سامح عبد الكريم أبو شنب : دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر حالة الأردن، بحث منشور بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢١، repository.aabu.edu.jo.

من القوى العاملة الأمريكية، وفي تقرير قدم إلى الرئيس الأمريكي عام ٢٠٠٩ عن وضع المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٧ ذكر التقرير أن المشروعات الصغيرة انشأت مليون ومائة فرصة عمل وأسهمت المشروعات التي تضم أقل من (٢٠) عامل بنسبة ٢٢% وأسهمت المشروعات التي تضم أقل من (٥٠٠) عامل بنسبة (٧٤%) كما أضاف التقرير أن نصف الأمريكيون يعملون لحساب مشروعات صغيرة[٧٧٦].

وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٨ تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بتوفير حوالي (٧٠%) من فحص العمل في دول الاتحاد وفي دول شرق آسيا ودول الباسفيك (Pacific Rim Countries) تشكل المشروعات الصغيرة ما يزيد عن (٩٥%) من إجمالي عدد المنشآت وتجذب ما بين (٣٥-٨٥%) من إجمالي القوى العاملة[٧٧٧].

ويتمثل دور المشروعات الصغيرة في مصر في توفير فرص العمل والقضاء على البطالة حيث لعبت المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية المصرية منذ نهضتها في عصر محمد على باشا، كما أنها لا تزال تلعب دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية المصرية خاصة في ظل الزيادة المستمرة في عدد السكان حيث أن الزيادة المستمرة في عدد السكان تعيق جهود التنمية والتطوير الاقتصادي مما يتطلب العمل على إيجاد فحص عمل لمواكبة الزيادة السريعة في عدد السكان[٧٧٨].

([776]) A Report to the president, "The Small Business Economy", Untied States Government Printing Office Washington, 2009, P.7.

([٧٧٧]) نهى إبراهيم خليل جاد : الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص٢٩.

([٧٧٨]) نبيل حسين عبد اللطيف عبد السلام : المعاملة الضريبية للمشروعات الصغيرة في ضوء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مصدر سابق، ص٦٤.

الخاتمـــــــة

من خلال صفحات هذه الدراسة، أستطيع القول بأن ثمة نتائج عدة توصلنا إليها خلال البحث في موضوعات الدراسة، كما توصلنا لبعض التوصيات البسيطة التي أمل أن تكون مفيدة مستقبلاً ويمكن تلخيص كل منها في النقاط الآتية:

أولاً : النتائج :

١- هناك اختلاف كبير في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي، وذلك لصعوبة الفصل الدقيق بين أحجام المشروعات المختلفة، ومن ثم لجأت كل دولة وبحسب خصائصها وطبيعة اقتصادها إلى تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على معايير كمية ونوعية مختلفة.

٢- للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية اقتصادية تتمثل في دورها في زيادة الناتج القومي وتوفير فرص عمل لأعداد متزايدة من العمال العاطلين وتنويع مصادر الدخل للمواطنين وتنمية المواهب ودعم الصناعات الكبيرة وتنمية الأقاليم وزيادة تنمية الصادرات، أما على الصعيد الاجتماعي فتتجسد أهميتها في رفع المستوى المعيشي للفئات الأشد فقراً والمحافظة على روح المبادرة وتحقيق الترابط الاجتماعي عن طريق المشروعات العائلية.

٣- القصور الواضح في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المعارض والتجمعات الاقتصادية التي تهدف إلى تسويق منتجات تلك المشروعات، والذي يجب أن تقدمه الدولة والمؤسسات المتخصصة للنهوض بواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل من مصر والعراق.

ثانياً : التوصيات :

١- القيام بدراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى صياغة مفهوم جديد لها يعتمد على عدد من المعايير المهمة مثل : عدد العمال ورأس المال والقيمة المضافة لاختيار ما هو مناسب من المؤشرات لصياغة تعريف يعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢- إنشاء حاضنات الأعمال المتخصصة، لرعاية المشروعات الصغيرة وتذليل ما يواجهها من صعوبات ووضع الحلول لمشكلات الفشل والتقصير المصاحب لهذه المشروعات.

٣- ضرورة التكتل بين المشروعات المتشابهة والمتكاملة من أجل خفض تكاليف الإنتاج لتعزيز القدرة التنافسية بينها، مما يشجع على التعلم المتبادل والابتكار الجماعي فيجعلها أكثر مرونة وقدرة في الاستجابة لتقلبات السوق، كذلك تشجيع المستفيدين من القروض الصغيرة على العمل ضمن جمعيات وروابط تطور العلاقة المهنية بينهم.

٤- سن القوانين والتشريعات التي تنظم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك إيجاد مؤسسة حكومية متخصصة في شئونها، تختص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفر لها كل ما من شأنه تذليل مشاكلها المالية والفنية وغيرها مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير مسجلة، أي يجب إيجاد الحلول المناسبة لإيصال المساعدة والدعم الذي تقدمه الدولة لها.

مراجع البحث

أولاً : المراجع العربية :

١- أشرف البنان : الصناعات الصغيرة وحل مشكلة البطالة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٨٩، ٢٠٠٣.

٢- أشرف محمد جمعة البنان : دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٧.

٣- تقرير المؤتمر السنوي الرابع لكلية الحقوق، تجارب دولية في تعريف المنشآت الصغيرة، جامعة المنصور، جمهورية مصر العربية، بحث منشور على شبكة الإنترنت www.ocw.kfupm,edu، ٢٠٠٨.

٤- حاتم عبد المحسن أحمد : تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٨.

٥- حسين شريف منعم : دور مؤسسات التمويل الخاصة في تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغدد، ٢٠١٥.

٦- حسين عبد المطلب الأسراج : تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمته في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، الجزائر، يومي ٤-٧ ديسمبر ٢٠٠٧.

٧- خالد أبو جلال سليمان : المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من مشكلة البطالة وانعكاسها على عملية التنمية والتطوير، في ليبيا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، ٢٠١٢.

٨- د. أشرف البنان : الصناعات الصغيرة وحل مشكلة البطالة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٨٩، ٢٠٠٣.

٩- د. أيمن على عمر : دراسات في إدارة الصناعات والمشروعات الصغيرة- مدخل تطبيقي معاصر، الأكاديمية العربية للعلوم التكنولوجية والنقل البحري، دار المعارف، الإسكندرية ،٢٠١٠.

١٠- د. شهد عادل الغرباوي : تمويل المشروعات الصغيرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٠.

١١- د. صابر أحمد عبد الباقي : المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة، نشرت في ٢٣ يونيو ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني Kenanaonline.com.

١٢- د. محمد أحمد إبراهيم السعدني : القدرة التنافسية ودورها في دعم المشروعات الصغيرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٢٠.

١٣- د. محمد عبد العزيز النجار، تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في الوطن العربي سنة ٢٠١٦.

١٤- د. هايل عبد المولى طشطوش : المشروعات الصغيرة دورها في التنمية، دار الحامد، عمان، الأردن، ٢٠١٢.

١٥- رائد جواد كاظم الجناحي : دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة في العراق، مجلة جامعة الكوفة، العدد ٤٣، مجلد ١٢، سنة ٢٠٢٠، http://search.mandumah.com/record/1054027

١٦- رائد جواد كاظم الجناحي : دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة في العراق، مجلة جامعة الكوفة، العدد ٤٣، المجلد ١٢، ٢٠٢٠.

١٧- شيماء الزلاط : قياس مدى كفاءة التمويل الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تطبيقية عن مصر للفترة ١٩٩١-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

١٨- عبد الرحمن إبراهيم على آل غصيبة : دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٧.

١٩- على بن ناجح منصور : المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠ – دراسة تطبقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج٤، ع٩، ٢٠٢٠.
٢٠- عمرو محمد فريد الزهيري : أثر التحرر الاقتصادي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة للحصول على الدكتوراه في الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٤.
٢١- عمرو محمد فريد الزهيري : أثر التحرر الاقتصادي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٤.
٢٢- قروش عيسى، تطبيق تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٧.
٢٣- مشري محمد الناصر : دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، ٢٠٠٨.
٢٤- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية Unido، هي وكالة متخصصة في منظمة الأمم المتحدة مقرها فينا، النمسا، الهدف الرئيسي للمنظمة هو تعزيز وتسريع التنمية الصناعية في الدول النامية، والبلدان الذي تمر اقتصادياتها بمرحلة، انتقالية وتعزيز التعاون الدولية.
٢٥- منى صابر فاضل حسن، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والمميزات والتحديات: دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة الخارجة، المجلة العلمية لكلية الآداب، كلية الآداب، جامعة أسيوط، العدد٧٦، ٢٠٢٠.
٢٦- نبيل جواد : إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٩.
٢٧- نبيل حسين عبد اللطيف : المعاملة الضريبية للمشروعات الصغيرة في ضوء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٢.
٢٨- وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٦.
٢٩- رضوان محمود فليح البياني : دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء التجارب الدولية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٩.
٣٠- ثاير عبد عطية التميمي : النظام القانوني للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٠.
٣١- عبد الرحمن إبراهيم على آل غصيبة : دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٧.
٣٢- صابر سيد مصطفى : دور المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بني سويف، ٢٠٠٩.
٣٣- سيد على بلحمدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأدة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، ٢٠٠٥.
٣٤- عبد الرحمن إبراهيم على آل غصبه : دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٧.
٣٥- ماجد العطية : إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
٣٦- بن نذير نصر الدين، دراسة الإبداع الاستراتجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠١٢.

٣٧- ملكة الامين عبد القادر، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية : دراسة حالة أعمال ابو حرير للصناعات الغذائية بالمنطقة الصناعية أمدرمان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ٢٠٠٨.
٣٨- د. ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي : المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٢.
٣٩- د. راوية عبد القادر عويس : المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية : مصر إنموذجاً، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، جامعة قناة السويس، المجلد السابع، العدد الأول، ٢٠١٦.
٤٠- رزان محمود جرادات : أثر النمو الاقتصادي الحقيقي على معدل البطالة باستخدام قانون أوكن: دراسة قياسية "حالة الأردن"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٢٠.
٤١- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (١٩٨٩ – ٢٠١٢) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠١٥.
٤٢- د. محمد صالح القريشي، علم اقتصاديات اللتنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٤.
٤٣- جلال خشيب : النمو الاقتصادي متاح على شبكة الإنترنت www.allukah.net .
٤٤- إسماعيل شعبان : مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو وإستراتيجيات التنمية)، دار هومة، الجزائر، بدون سنة نشر.
٤٥- محمد مدحت العقاد : مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠.
٤٦- إسماعيل محمد قانة : اقتصاديات التنمية – نظريات – نماذج – إستراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٢.
٤٧- محمد عبد العزيز عجيبة، محمود الليثي : التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ٢٠٠١.
٤٨- د. مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية – نظريات – سياسات – موضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٢.
٤٩- د. عطية عبد الواحد : السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١.
٥٠- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن : إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢.
٥١- د. إخلاص الأمين، د. محمد الغزالي : دراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جمعية البنوك اليمنية https://yemen-yba.com/9433
٥٢- عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، العدد٢، العراق،٢٠١٢.
٥٣- سلوى سليمان : البطالة في مصر، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، ١٩٨٩.
٥٤- ماجدة شاكر : البطالة في المجتمع العراقي، مجلة جامعة بغداد، المجلد ٢٠٠٩، العدد ٥، ٢٠٠٩.
٥٥- د. سامح عبد الكريم أبو شنب : دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر حالة الأردن، بحث منشور بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢١، repository.aabu.edu.jo.
٥٦- نهى إبراهيم خليل جاد : الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

٥٧- د. سيد طه البدري : المشروعات الصغيرة ودورها في حل مشكلة البطالة "دراسة لواقع التجربة المصرية"، دار النهضة العربية، ٢٠١٩.
٥٨- د.شهدان عادل الغرباوي : تمويل المشروعات الصغيرة، مصدر سابق، ص١٠٠.
٥٩- رامي زيدان : تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٥.
٦٠- د. عبد الرحمن يسري أحمد والسيد محمد السريتي : قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
٦١- نزيرة الأفندي : الصناعات الصغيرة تزدهر في أفريقيا، مجلة النيل، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٣٧، إبريل ١٩٨٩.
٦٢- أسامة زين العابدين، منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة، مجلة الاقتصاد السورية، عدد ١٤٧، السنة الثالثة، ٢٠٠٤.http://www.mafhurn.com/press7/196-19.htm .
٦٣- (١) Vietnam General Statistical Office, www.vietnam-ustrade.org/eng/major-export,html.
٦٤- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاءات (التقرير المجمع للتجارة الخارجية، ٢٠١١.
٦٥- مها مصطفى متولي : دور السياسة المالية في تنمية صادرات الدول النامية في ظل القيود التي تفرضها منظمة التجارة العالمية Wto، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٠٨.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- A Report to the President : "The Small Business Economy", Unite States Government Printing Office Washington, 2009.
2- A Report to the president, "The Small Business Economy", Untied States Government Printing Office Washington, 2009.
3- Bran Hamition Financing for the Sman Business Inter House for Cultural Inves – Washington, DC20416, U.S.A.
4- OCED : Small and Medium – Sized Enterprises : Local Strength, Global Reach, Research Working Paper, June 2000.
5- OECD "Smalll Business, Job Creation and Growth Facts and Best Practices Oecd", Paris, 1998.